

قرار :

مادة ١ :

(١) تحدث في الإقليم السوري مؤسسة عامة مستقلة باسم مؤسسة تقاعد موظفي البلديات وتعتبر هذه المؤسسة شخصاً اعتبارياً من أشخاص القانون العام ويكون لها صندوق خاص يدهي صندوق تقاعد موظفي البلديات .

(٢) تطبق أحكام هذا القرار كل موظفي بلديات الدرجات الأولى والثانية والثالثة .

(٣) تخضع المؤسسة المذكورة لـإشراف وزير الشئون البلدية والقروية .

مادة ٢ - تقوم المؤسسة بالمهام التالية :

(١) استيفاء العائدات التقاعدية التي يدفعها موظفي البلديات والمساهمة التي تؤديها البلديات وفقاً لأحكام القوانين النافذة .

(٢) تصفية وتأدية المعاشات التقاعدية وتعويضات التسرع والاستبدال لموظفي البلديات المسؤولين بأحكام قانون التقاعد . ولهم من بعدهم .

(٣) إداراة أموال صندوق التقاعد وفقاً لأحكام هذا القرار .

مادة ٣ - تدار المؤسسة من قبل لجنة مؤلفة من :

(١) وزير الشئون البلدية والقروية رئيساً

(٢) الأمين العام لوزارة الشئون البلدية والقروية عضواً

(٣) مدير شئون البلديات عضواً

(٤) ممثل عن وزارة الخزانة عضواً

(٥) « الاقتصاد عضواً

(٦) « أمانة العاصمة عضواً

(٧) « بلدية حلب عضواً

(٨) مدير المؤسسة عضواً ومقراً للجنة

مادة ٤ - يحدد نظام المؤسسة الداخلي والمالي ومدد موظفيه وشروط تعيينهم ونظمهم الخاص بقرارات تصدر عن رئيس الجمهورية .

قرار :

مادة ١ - تضاف إلى المادة الثالثة من القرار رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ الفقرة التالية :

(د) تكون للأمين العام المساعد لشؤون الأمن العام والشرطة جميع الصلاحيات والواجبات والحقوق المنقلة إلى المدير العام للشرطة والأمن بوجوب قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٨

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ صدوره ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٠ الحرم سنة ١٣٨٠ (١٤ يوليه سنة ١٩٦٠)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٣٦٦ لسنة ١٩٦٠

بشأن إحداث صندوق تقاعد موظفي بلديات الدرجات الأولى والثانية والثالثة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وحل القانون رقم ٢٠٨ المؤرخ في ١٩٥٤/٨/٢ وتعديلاته والمتضمن نظام تقاعد موظفي بلديات المدن الكبرى ؛

وعلى قانون المؤسسات العامة رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ ؛

وعلى القانون رقم ٢٥٧ لسنة ١٩٥٩ بتطبيق قانون المؤسسات العامة المشار إليها في الإقليم السوري ؛

وحل ما أرته مجلس الدولة ؛

مادة ٨ :

مادة ٥ - لمؤسسة ميزانين :

(١) ميزانية إدارة المؤسسة .

(٢) ميزانية صندوق تقاعد موظفي البلديات .

مادة ٦ :

(١) تألف واردات ميزانية إدارة المؤسسة من نسبة دخلية تضاف إلى المساهمة التي تؤديها البلديات إلى صندوق تقاعد موظفي البلديات وهذا للأحكام القوانين النافذة وتحدد هذه النسبة بقرار من الجنة خاضع لتعديل وزير الشئون البلدية والقروية قبل تقادمه.

(ب) تتألف نفقات ميزانية إدارة المؤسسة من وآليات وتعويضات موظفي المؤسسة مستهدفة بها ومن النفقات الأخرى التي تحتاج إليها المؤسسة في تسيير أعمالها .

مادة ٧ :

(١) تألف واردات ميزانية صندوق تقاعد موظفي البلديات من الموارد التالية :

(١) العائدات التقاعدية .

(٢) مساهمة البلديات .

(٣) تعويضات التسريح المنصوص عليها في المادة ١٠ من القانون رقم ٢٠٨ المؤرخ في ١٩٥٤/٨/٢١ وتشتمل المادة ١٠ المذكورة حكام البلديات التي ستختفي فيها بعد لأحكام القانون المذكور .

(٤) الفوائد والأرباح الناجمة عن استئجار أموال الصندوق .

(٥) التبرعات والوصايا والهبات التي تهطل بقرار من الجنة .

(٦) الواردات الأخرى بمقتضى القوانين النافذة

(ب) تتألف نفقات ميزانية صندوق تقاعد موظفي البلديات من معاشات التقاعد وتعويضات التسريح وبدل شراء المعاشات التقاعدية المخصصة وفقاً للأحكام المطبقة على المتقاعدين أو المسرحين من موظفي الدولة .

(١) يعد مشروع ميزانيتين المؤسسة من قبل مديرها وعرضان على الجنة خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة التي تسبق انتهاء العام المالي .

(٢) تصدر هاتان الميزانيتان بقرار من الجنة خاضع لتصديق وزير الشئون البلدية والقروية .

مادة ٩ - في حال تجيز صندوق التقاعد عن تأدية جزء من معاشات التقاعد أو تعويضات التسريح تكافل البلديات بقرار من وزير الشئون البلدية والقروية تسليم هذا الصندوق ما يلزمه من الأموال على أن تسدّد هذه السلف عند حدوث وفاته ويحدد الاستلاف بنسبة مئوية موحدة من ميزانياتها بقرار من الوزير .

مادة ١٠ - يجوز بقرار من الجنة استئجار أموال صندوق تقاعد موظفي البلديات الفائضة في مشروعات مكفولة من الحكومة أو مضمونة الربح

أحكام انتقالية

مادة ١١ - تحول البلديات خلال ستة أشهر من تاريخ فنادح أحكام هذا القرار المبالغ المدفوعة إلى صناديق تقاعد موظفيها أو المستحقة لهذه الصناديق تنفيذاً لأحكام المادة ١٠ من القانون ٢٠٨ المؤرخ في ١٩٥٤/٨/٢١ إلى صندوق المؤسسة الجديدة بموجب هذا القرار .

مادة ١٢ - ثانى المواد ٧، ٨، ٩ من القانون ٢٠٨ المؤرخ في ١٩٥٤/٨/٢١ وجميع الأحكام الخالفة لهذا القرار .

مادة ١٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويعمل به في الإقليم السوري .

صدر براسة الجمهورية في ٢٤ الحرم سنة ١٣٨٠ (١٨ يوليه سنة ١٩٦٠)

جمال عبد الناصر